آفتان خطيرتان
في
التعامل مع السُنَّة

الأستاذ الدكتور / يوسف القرضاوي
مدير مركز بحوث السنة والسيرة

* تمهيد في توثيق السنة:

عرف المسلمون منذ عهد الصحابة - رضى الله عنهم - قيمة السُّنَّة ومنزلتها التشريعية والتوجيهية في حياتهم، فحرصوا على حفظها وتبليغها، ونقلها بعضهم عن بعض، وقد حضَّهم النبي ﷺ على ذلك: «نضر الله امرءاً سمع مقالتى، فوعاها، فبلَّغها كما سمعها، فرُبَّ مبلّغ أوعى من سامع». (١)

وكانوا أول الأمر يعتمدون على «حفظ الصدور» فقد تميزوا بالحوافظ القوية، وتوارثوا هذا في رواية الشعر وغيره، نظراً لقلة الكتابة عندهم، بالإضافة إلى الحافز الدينى، الداعى إلى حسن الحفظ والوعى.

كما أنَّ النبى الكريم نفسه نهاهم في البداية عن كتابة ما سوى القرآن، كما روى ذلك أبو سعيد الخدرى عنه. وكان ذلك مبالغة في توفير أسباب الحياطة للقرآن، حتى لا يختلط به شىء من غيره إذا فُتحَ الباب على مصراعيه، لكل مَن يملك التمييز بين الكلامين ومَن لا يملكه. هذا إلى أنَّ الكتبة كانوا قليلين، ومواد الكتابة كانت غيرميسرة، فالأولى توجيه الجهد كله في هذه المرحلة لكتابة القرآن.

ثم أذن لهم الرسول في الكتابة عنه، فكتب عبدالله بن عمرو صحيفته «الصادقة»، وأذن لأبى شاه - رجل من اليمن - أن يكتب خطبته.

وهو نفسه - عليه الصلاة والسلام - كتب كتباً كثيرة منها «الوثيقة» الشهيرة التي تضمنت تحديد العلاقة بين سكان المدينة من الأنصار والمهاجرين، ومَن دخل في معاهدتهم من يهود.

وكذلك رسائله إلى كسرى، وقيصر والنجاشى والمقوقس.. وغيرهم.

وماكتبه في بيان الصدقات، والديات والفرائض والسُّنَن لعمرو بن حزم.

وكتب أبو بكر - رضى الله عنه - لأنس بن مالك فرائض الصدقة التى سنها الرسول(ﷺ).

---

(١) حديث صحيح رواه بضعة عشر صحابياً. ولذا عدوه من المتواتر. انظر: نظم المتناثر للكتانى. الحديث الثالث ص ٢٤، ٢٥ ط دار الكتب العلمية - بيروت.

وكتب عمر - رضى الله عنه - لعتبة بن فرقد بعض السُنَن. ووُجِد في جفن سيفه صحيفة فيها صدقة السوائم.

وكان عند عليّ - رضى الله عنه - صحيفة فيها بعض الأحكام.[٢]

وما ورد من نهى بعض الصحابة عن كتابة الحديث - ومنهم الخلفاء الثلاثة المذكورون - فإنما هو لشدة حرصهم على القرآن في أول الآمر، وخشيتهم أن ينشغل الناس عنه بالأحاديث، ويُضيِّعوا كتاب الله، كما صنعت أمم قبلهم.

ثم اتفق الصحابة بعد ذلك على جواز الكتابة، كما رُوِىَ عن عائشة وأبى هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وابن عمرو، وأنس، والبراء بن عازب، والحسن بن علىّ، ومعاوية وغيرهم.

واتسع بعد ذلك نطاق الكتابة حتى جاء عصر التدوين، فدُوِّنت كتب السُنَّة بعضها على طريقة المسانيد، حيث تجمع الأحاديث التى رواها كل صحابى على حدة وإن اختلفت موضوعاتها، مثل مسند أبى داود الطيالسى (ت ٢٠٣هـ) ومسند الحميدى (ت ٢١٩هـ) ومسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) وغيرها. وبعضها على طريقة الجوامع والسُنَن المصنَّفة على الموضوعات والأبواب المعروفة من العقائد والعبادات والمعاملات والآداب والتفسير والسيرة والرقائق ونحوها. وذلك كالموطأ والكتب الستة وغيرها.

---

(٢) انظر: أطوار تدوين السنة في كتاب (الرسالة المحمدية) للعلامة سليمان الندوى نشر المكتبة السلفية بتحقيق وتقديم محب الدين الخطيب. وانظر أيضاً: السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب.

* الرحـــلة في طـــلب الحـــديث :

ولم يعرف التاريخ أُمـة رحلت في طلب العلم مثل الأُمة الإسـلامية، وبخاصة علماء الحديث فيها، الـذين ضربوا أروع الأمثال في قطـع الفيافي الواسعة على ظهـور الإبل أو مشياً على الأقدام، بغية استماع حديث ممن يحفظه أو من أعلى مصدر حى له.

وقد بدأ ذلك منذ عهد الصحابة رضى الله عنهم.

فرحل جابر بن عبدالله إلى عبد الله بن أنيس في الشام، واستغرق سفره شهراً ليستمع منه حديثاً واحداً لم يكن جابر قـد سمعه من النبى (ﷺ)، ورحل أبو أيوب الأنصارى إلى عقبة بـن عامر بمصر فلما لقيـه قال: حدِّثنـا ما سمعته مـن رسول الله (ﷺ) في ستر المسلم، لم يبق أحـد سمعه غيرى وغيرك. فلما حدَّثه ركب أبـو أيوب راحلته وانصرف عائدا إلى المدينة وما حَلّ رحله!!.[٣]

ورحل رجل من الصحـابة إلى فضالة بن عبيد بمصر فلما قدم إليه قـال له: أما أنى لم آتك زائراً ولكنى سمعت أنا وأنت حديثاً من رسول الله (ﷺ) رجوت أن يكون عندك منه علم[٤].

وقـال عبـدالله بـن مسعـود: «لـو أعلم أحـداً أعلـم بكتـاب الله منـى تبلغـه الإبـل لأتيته».[٥]

وبعد الصحابة سار تلاميذهم من التابعين سيرتهم في الرحلة لطلب الحديث.

وربما زادوا عليهم. فقـد تفرَّق الصحابة في الأمصـار يحملون معهم العلـم، فما كان ليتيسر للرجل أن يحيط علماً بحديث رسول الله (ﷺ) دون رحلة في الأمصار وملاحقة الصحابة المتفرقين فيها.

يقول سعيـد بن المسيـب (ت ٩٤هـ) أحد كبـار التابعين: «إن كنـت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالى والأيام».[٦]

---

(٣) ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله (١/ ٩٣ - ٩٤).
(٤) الدارمي: سُنن الدارمي (١/ ١٣٨) والخطيب «الرحلة» ص ٧٥.
(٥) الخطيب: الكفاية ص ٤٠٢.
(٦) ابن عبدالبر: جامع بيان العلم (١/ ٩٤)، الخطيب: الكفاية ص ٤٠٢.

ورحل الحسن البصرى (ت ١١٠هـ) من البصرة إلى الكوفة في مسألة [٧] ، وأقام أبوقلابة في المدينة ثلاثة أيام ما له حاجة إلا رجل كانوا يتوقعون قدومه كان يروى حديثاً، فأقام حتى قدم الرجل وسأله عن الحديث. [٨]

وحدَّث الشعبى رجلاً بحديث ثم قال له: «أعطيناكها بغير شيء، وقد كان يُركب فيما دونها إلى المدينة». [٩]

وعن أبى العالية الرياحى قال: «كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله (ﷺ) ، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة، فسمعناها من أفواههم». [١٠]

ففي جيل التابعين برز عامل جديد يحفز طلاب الحديث إلى الرحلة، ذلك هو طلب الإسناد العالى ، فهو أخصر طرق الحديث المتصلة.

فبدل أن يأخذ التابعى عن تابعى أخذ بدوره الحديث عن صحابى، يرحل إلى ذلك الصحابى ، فيروى الحديث عنه مباشرة. [١١]

* القواعد التي أصلها علماؤنا لحفظ السنة:

ولا يظنن ظان أنَّ القوم كانوا يأخذون الحديث من كل مَن قال: قال رسول الله(ﷺ). فقد علموا أنَّ هناك مَن يكذب على رسول الله لدوافع شتَّى بينَّوها في كتبهم، ولاحقوا الدجالين الوضَّاعين وكشفوا أمرهم.

قيل للإمام عبدالله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟! فقال: تعيش لها الجهابذة!

أجل.. لقد قعَّد القوم قواعد، وأصَّلوا أصولاً ، أصبحت علماً شامخ الذرا، بل علوماً جمة، هي: «علوم الحديث». ولقد عَدَّ منها ابن الصلاح في «مقدمته» المشهورة

---

(٧) الخطيب: الكفاية ص ٤٠٢.

(٨) الدارمى: سنن (١/ ١٣٦).

(٩) البخاري: الصحيح (١/ ٣٥).

(١٠) الخطيب: الكفاية ص ٤٠٢ - ٤٠٣.

(١١) انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة - للدكتور أكرم ضياء العمرى ص ٢٠٨ وما بعدها.

(٦٥) خمسة وستين علماً أو نوعاً. ونقل ذلك عنه مَن بعده كالنووى والعراقى وابن حجر، وزاد السيوطى في شرحه للتقريب للنووى أنواعاً أخرى فأوصلها إلى (٩٣) ثلاثة وتسعين نوعاً.[١٢]

كانت أولى هذه القواعد: ألا يقبلوا حديثاً بلا إسناد، فلا يُقبل من أحد أن يقول: قال رسول الله (ﷺ) إلا أن يكون صحابياً، ممن رآه - (ﷺ) - وسمع منه.[١٣]

وهؤلاء الصحابة عدول، عدَّلهم الله تعالى في كتابه، وأثنى عليهم في أكثر من سورة من قرآنه، كما في آخر سورة الفتح، وخص بالثناء المهاجرين والأنصار وأهل بيعة الرضوان[١٤]، كما عدّلهم رسوله (ﷺ) في جملة أحاديث.[١٥]

وقد شهدت سيرتهم بعدالتهم، وشهد لهم التاريخ: أنهم الذين حفظوا القرآن والسُّنَّة، ونقلوها إلى الأمة، ونشروا دين الله في أقطار الأرض، وكانوا أفضل جيل عرفته البَشرية إلى اليوم.

ولم يحفظ التاريخ لأصحاب نبى من مواقف البذل، وروائع البطولة، ومكارم الأخلاق، ومقامات التقوى، ما حُفِظَ لأصحاب محمد (ﷺ).[١٦]

* الاسناد من الدين:

أما مَن دون الصحابة، فلابد أن يسند الحديث إلى صحابى، ويبيِّن عمن تلقاه من

---

(١٢) انظر تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى للسيوطى، بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف جـ٢ ص ٣٨٦ وما بعدها ط. ثانية - سنة ١٩٨٥ هـ (١٩٦٦م) مطبعة السعادة بالقاهرة.

(١٣) انظر في تعريف الصحابى: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادى ص ٤٩ - ٥٢ ط. حيدر آباد. والنوع التاسع والثلاثين من مقدمة ابن الصلاح وفروعها.

(١٤) انظر الآية ٢٩ من سورة الفتح، والآية ١٠٠ من سورة التوبة، والآيتين ٨ - ٩ من سورة الحشر، والآيتين ٥٨ - ٥٩ من سورة الحج، والأية ١٨ من سورة الفتح.

(١٥) وحسبنا منها الحديث المشهور: «خير الناس قرنى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» .. الحديث متفق عليه بألفاظ متقاربة عن ابن مسعود وعمران بن حصين، ورواه مسلم عن عائشة وأبى هريرة، والترمذى والحاكم عن عمران بن حصين، والطبرانى والحاكم عن جعدة بن هبيرة. ولذا قال السيوطى: يشبه أن الحديث متواتر، انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلاَّمة المناوى جـ٣ ص ٤٧٨، ٤٧٩ ط. دار المعرفة - بيروت ١٣٩١هـ (١٩٧٢م) وكذا (صحيح الجامع الصغير وزيادته) تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى جـ ٣، (الأحاديث ٣٢٨٣، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩، ٣٢٩٦، ٣٣١٢). ط. المكتب الإسلامى - بيروت.

(١٦) يراجع في ذلك الكتب التى ألفت في الصحابة خاصة مثل «الاستيعاب» لابن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ) وأسد الغابة لابن الأثير أبى الحسن على بن محمد (ت. ٦٣هـ) والإصابة للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) وأيضاً طبقات ابن سعد (ت. ٢٣هـ) وانظر تعديل الصحابة في (الكفاية) للخطيب ص ٤٦ - ٤٩.

الرواة حتى يصل إلى الصحابى.

ولابد أن تتصل حلقات الرواة، بحيث يكون كل منهم قد أخذ مباشرة عمن روى عنه، ولا تُقبل هذه السلسلة من الرواة: إذا سقطت منها حلقة واحدة في أولها أو أوسطها أو آخرها.

وهذه السلسلة المتصلة الحلقات من الرواة هي التى سماها علماء المسلمين: الإسناد، أو السند، وشددوا فيه كل التشديد، منذ عهد مبكر، وبالتحديد: منذ ذرّ قرن الفتنة في عهد عثمان رضى الله عنه، وبرزت الأهواء والتحزبات.

وفي هذا يقول التابعى[١٧] الجليل، الفقيه المحدِّث الإمام محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ عنهم، ويُنظر أهل البدع فيَجتنب حديثهم». [١٨]

وقال الإمام عبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ): «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء». [١٩]

وقال ابن سيرين وغيره: «إنَّ هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم». [٢٠]

وفي بعض الروايات عن ابن سيرين: كان يقال: إن هذه الأحاديث دين. [٢١] إلخ... ومعنى العبارة أنَّ هذا القول كان شائعاً قبل ابن سيرين، أى في عصر الصحابة.

ومما لا يجهله أهل العلم الدارسون لتاريخ الأمم والأديان أنَّ اشتراط الإسناد الصحيح المتصل في نقل «العلم الدينى» و«علم النبوَّة»، مما تفردت به أمة الإسلام عن سائر الأمم، كما ذكر ذلك ابن حزم وابن تيمية وغيرهما.

---

(١٧) يُقصد بالتابعى: مَن تتلمذ على الصحابة وأخذ عنهم العلم. وإليهم الاشارة بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾ (التوبة: ١٠٠).

(١٨) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، والترمذى في علل الجامع.

(١٩) كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى (ت ٣٢٧هـ) جـ١ قم ١ ص ١٦ ط. حيدر آباد ١٣٧١هـ (١٩٥٢م).

(٢٠) المصدر السابق ص ١٥، وقد ذكره بإسناده عن ابن سيرين وغيره.

(٢١) المصدر نفسه.

* شروط ضرورية لقبول الحديث :

ولا يحسبن القارىء البعيد عن الثقافة الإسلامية أنهم كانوا يقبلون أى إسناد يُذكر لهم، وأنَّ بوسع أى واحد أن يُركِّب لهم سلسلة من أسماء الثقات إلى أن يصل إلى الصحابى الذي سمع من النبى - عليه الصلاة والسلام - فهم إنما يقبلون الإسناد إذا توافرت له جملة شروط لابد منها : (٢٢)

(أ) أن يكون كل راو من رواته «معلوم العين والحال» وبعبارة أخرى : معروف الشخصية، معروف السيرة، فلا يُقبل سند فيه : حدثنا فلان عن رجل، أو شيخ من قبيلة كذا، أو عن الثقة - دون أن يذكر اسمه .

ولا يُقبل سند فيه راو لا يُعرف مَن هو؟ وما بلده؟ ومَن شيوخه؟ ومَن تلاميذه؟ وأين عاش ومتى؟ وأين ومتى توفى؟ وهو الذي يسمونه «مجهول العين» .

ولا يُقبل راو عُرف شخصه وعينه ، ولم تُعرف حاله وصفته، بخير ولا شر، ولا إيجاب ولا سلب، وهو الذي يسمونه «مجهول الحال»، أو«المستور» .

(ب) أن يكون موصوفاً بـ«العدالة»، ومعنى العدالة يتصل بدين الراوى وخُلُقه وأمانته فيما يروى وينقل، بحيث تنطق أقواله وأعماله أنه امرؤ يخشى الله تعالى، ويخاف حسابه، ولا يتسبيح الكذب أو التزيد أو التحريف . وقد احتاطوا أشد الاحتياط، فكانوا يردون الحديث لأقل شُبهة في السيرة الشخصية لناقله، أما إذا علموا أنه كذب في شىء من كلامه فقد رفضوا روايته، وسموا حديثه «موضوعاً» أو « مكذوبا» وإن لم يُعرف عنه الكذب في رواية الحديث . مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب . وقد فسرَّوا «العدالة» بالسلامة من الفسق وخوارم المروءة .

---

(٢٢) هذه الشروط مذكورة ومفصلة في كل كتب المصطلح وعلوم الحديث، عند الكلام عن الحديث الصحيح ، مثل مقدمة ابن الصلاح، واختصارها لابن كثير وتقريب النواوى وتدريب الراوى للسيوطى، ونخبة الفكر وشرحها لابن حجر وغيرها .

ومن دلائل هذه العدالة: أن لا يُرى عليه كبيرة، ولا يصر على صغيرة. وأكثر من ذلك أنهم اشترطوا مع التقوى «المروءة» وفسرّوها بأنها التنزه عن الدنايا وما يشين عند الناس، كالأكل في الطريق، أو المشى عارى الرأس في زمنهم.

فلم يكتفوا من الراوى أن يجتنب ما ينكره الشرع، بل أضافوا إليه ما يستقبحه العُرف، وبهذا يكون إنساناً مقبولاً عند الله وعند الناس.

ولا يُقال: قد يتظاهر بعض الناس بالعدالة، ويتصنع المروءة، وفؤاده هواء، وباطنه خراب، فهو يقول ما لا يفعل، ويُسرُّ مالا يُعلن، شأن المنافقين الذين يخادعون الله والذين آمنوا.

فالواقع يقول: إنَّ الزيف لابد أن ينكشف، والنفاق لابد أن يفتضح، وقال علىّ كَّرم الله وجهه: غش القلوب، يظهر على صفحات الوجوه، وفلتات الألسنة، وقد قال الشاعر:

ثوب الرياء يشف عما تحته ... فإذا اكتسيت به فإنك عار!

وقبله قال زهير في معلقته:

ومهما تكن عند امرىء من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تُعلم

(جـ) ولا يكون الراوى ثقة مقبولاً بمجرد اتصافه بالعدالة والتقوى، بل لابد أن يضم إلى العدالة والأمانة «الضبط».

فقد يكون الراوى من أتقى عباد الله، وأعلاهم في الورع والصلاح، ولكنه لا يضبط ما يرويه، بل يغلط فيه فيكثر الغلط، أو ينسى فيخلط حديثاً بحديث.

لهذا كان لابد من «الضبط»، سواء أكان ضبط صدر بقوة الحفظ، أو ضبط كتاب، بسلامة الكتاب والعناية به.

وهم يشترطون هنا للحديث الصحيح أن يكون راويه في أعلى درجات الضبط

سمعت . . ونحوها . كما قالوا في مثل محمد بن إسحاق صاحب السيرة المعروف . أما إذا قال : عن فلان ، فحديثه ضعيف ، لأن «عن» تحتمل التلقى بالواسطة ، كما تحتمل الأخذ المباشر ، ومجرد الاحتمال من مثله يضعف الحديث .

(هـ) أن لا يكون الحديث شاذاً . ومعنى الشذوذ عندهم : أن يرويه الثقة مخالفاً مَن هو أوثق منه ، كأنه يروى أحد الثقات الحديثة بصيغة ، أو زيادة معينة ، ثم يرويه راو آخر أقوى منه وأوثق بغير هذه الصيغة ، وغير هذه الزيادة .

وكذلك إذا رواه واحد بعبارة ، ورواه اثنان أو جماعة غيره بعبارة مخالفة . فهنا يُقبل حديث مَن هو أوثق ويسمى عندهم «المحفوظ» ، ويُرَد المخالف ويسمى «الشاذ» مع أنَّ راويه عندهم ثقة مقبول .

(و) ألا يشتمل الحديث على علَّة قادحة في سنده أو متنه .

وهذه إنما يعرفها أئمة هذا الشأن ، ممن عايشوا الأحاديث ، وخبروا الأسانيد والمتون ، حتى إنَّ الحديث ليبدو في ظاهر الأمر مقبولاً ، لا غبار عليه ، فإذا نظر إليه هؤلاء الصيارفة الناقدون ، سرعان ما يكتشفون فيه خللاً يوجب وهنه . ولهذا نشأ علم رحب يسمى علم «العلل» . (٢٣)

ومن هنا نتبين أنه لا مجال لما أوهمه بعض الغرباء عن هذا العلم ، أنَّ بإمكان بعض الناس أن يخترع إسناداً صحيحاً بل في غاية الصحة ، ويركِّب عليه حديثاً يحلِّل ويحرِّم ، أو يُوجب ويُسقط ماشاء ، ثم يأتى به إلى الفقهاء ، أو رجال الحديث ، فيقبلوه منه على عواهنه ، فهذا كلام امرىء مغرق في الخيال . بل في الجهل المركَّب ؛ لأنه جاهل ، ويعتقد أنه عالِم .

هذه لمحات عن جهود علماء الأمة في حفظ سنة نبيهم ، وحراستها من أعداء الإسلام ، الذين يئسوا من القرآن ، فخيل اليهم أنهم يستطيعون ان ينفذوا الى السنة ، من

---

(٢٣) انظر في هذا كتاب «علل الحديث» للدكتور همام عبدالرحيم سعيد ، وهو دراسة منهجية في ضوء كتاب «علل الترمذى» لابن رجب . نشر دار العدوي - عمان .

والاتقان، حتى يُطمأن إلى حفظه وإجادته. ويعرفون ذلك بمقارنة راوياته بعضها ببعض، وبروايات غيره من الحفَّاظ الثقات.

وكثيراً ما يكون الراوى ضابطاً حافظاً متقناً، ولكنه يعمَّر، فتضعف ذاكرته، ويتشوش عليه حفظه، فيضعِّفونه بذلك، ويقولون: اختلط بآخره - أى آخر حياته، وقد يُصنِّفون الرواة عنه بأمارات وأدلة مختلفة، فيقولون: هذا روَى عنه قبل اختلاطه فيُقبل، وهذا روَى عنه بعد اختلاطه، أو لا يُعرف متى روَى عنه، فيرُد.

(د) أن تكون حلقات السند كلها متصلة، متماسكة من مبدأ السند إلى منتهاه، فإذا سقطت حلقة في السلسلة أولها أو أوسطها أو آخرها، كان الحديث ضعيفاً مردوداً، مهما تكن مكانة رجاله من العدالة والضبط، حتى إنَّ بعض أئمة التابعين الذين يُستسقى بهم الغيث، وتُضرب أكباد الإبل لطلب العلم منهم، مثل الحسن البصرى، وعطاء، والزهرى، وغيرهم، إذا قال: قال رسول الله (ﷺ)، ولم يذكر الصحابى الذي سمع الحديث من رسول الله (ﷺ) لم يُقبل حديثه، لاحتمال أن يكون سمعه من تابعى آخر، وأن يكون التابعى سمعه من تابعى وهكذا. وإذا جُهلت الواسطة لم يُقبل الحديث، وهذا يسمونه «المرسل» وإن كان بعض الفقهاء يقبلَه بشروط خاصة.

ومعنى هذا: أن يكون كل راو تلقَّى الحديث عمن فوقه تلقياً مباشراً، بلا واسطة. ولا يجوز للراوى أن يحذفَ الواسطة. بناء على أنَّ المحذوف ثقة عنده، فربما كان الموَّثق عنده مجروحاً عند غيره، بل إن مجرد حذف الواسطة يشكك في المحذوف.

وإذا عُلمَ من حال بعض الرواة المعدَّلين، المقبولين في الجملة، أنه حذف في بعض المرات بعض الوسائط، وذكر لفظاً محتملاً مثل: «عن فلان» اعتبروه «تدليساً» فلا يقبلون من حديثه إلا ما قال فيه: حدثنى فلان أو أخبرنى فلان، أو

خلال الكذب والدس، ولكن الله تعالى رد سهامهم المسمومة الى صدورهم، وتصدى لهم الجهابذة - كما قال عبدالله بن المبارك - فهتكوا أستارهم، وردوهم على أدبارهم مدحورين.

كما تصدى هؤلاء الأبطال لرد خصوم آخرين أرادوا أن يهيلوا التراب على السنة كلها من أجل احاديث ألصقت بها زورا، أو فهموها على غير وجهها.

وإذا كان جهابذة الأمة في القرون الأولى قد قاموا بواجبهم في الذود عن السنة، وصدوا الهجمة الشرسة لخصومها، وخصوم الدين عامة.. فان على جهابذة العصر أن يقوموا بواجبهم نحو هجمات جديدة لخصوم جدد، تسلحوا بأسلحة القدامى، وأضافوا اليها أسلحة حديثة.

كما أن عليهم أن ينصفوا السنة من أصدقاء لها لم يحسنوا فهمها كما ينبغي، ولم يضعوها فى موضعها، بوصفها البيان النظري، والتطبيق العملي لكتاب الله تعالى.

ومن هنا أردنا أن نحذر من آفتين خطيرتين في تعاملنا مع السنة المشرفة.

١- **الأولى** : قبول الأحاديث الواهية التي لم تستوف شروط الصحة أو الحسن التى تجعلها صالحة للحجيّة.

٢- **والثانية** : رد الأحاديث التى تَثبُت صحتها بالمقاييس العلمية الدقيقة، بدعاوى لا تثبت أمام النقد الموضوعى الرصين.

وسنفرد لكل منهما مبحثاً.

* * * *

* قبـــول الأحـــاديث الواهيـــة :

ابتليت السُنَّة النبـوية المشرفة بجماعة مـن الوضّاعين ، اختلفت أهـدافهم، واتفقت طريقتهم، وهي أن يُقـوِّلوا رسول الله (ﷺ) ما لم يقله، وأن يخترعوا أحـاديث من عند أنفسهم، يزيدون بها في دين الله ما شاءت لهم أهواؤهم .

وقد كان مـن هؤلاء زنادقة لا دين لهم، أرادوا أن يضلُّوا المسلمين عـن حقيقة دينهم بهذه الأحاديث المصنوعة .

وكان منهم - للأسف - أغبياء جاهلون ممـن يوصفون بالصلاح، أرادوا أن يرغّبوا الناس في الخيرات والطـاعات، ويرهّبـوهم من الشرور والمعـاصى، فصاغـوا لهم هذه الأحاديث التي عزَوْها إلى رسول الله (ﷺ)، وما هي إلا من صنع أيديهم!

وقد اعترف احـدهم، ممن وضـع حديثاً في فضل القـرآن سورة سورة، مبيِّنـا سبب ذلك بأنه رأى النـاس اشتغلوا بمغازي ابن اسحاق، وفقه أبى حنيفـة، وتركوا القرآن، فوضع هذا الحديث ليردهم إلى القرآن!

وأعجب مـن ذلك أن بعضهم لما ذُكِّـر بالحديـث المعروف: «مَن كـذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، قال في جهالة: هذا فيمن كذب عليه، ونحن لم نكذب عليه، إنما كذبنا له![٢٤]

يعنى الأحمق أنه كذب لمصلحة الدين، وإنـه بهذا يتهم دين الله تعالى بالنقصان، وأنه يكمله بهذه الموضوعات المكذوبات .

ونحمد الله تعالى، فقد قيَّض الله لهذه الفئة وتلك من الوضَّاعين مَن فضح عوارهم، وهتك أستارهم، فقـد اتفقوا على ألا يُقبل حديث إلا بإسناد ، وقـالوا في هذا: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء .

وتتبعوا رواة الإسناد واحـداً واحداً، ليُعَرف شخصُ كل راو، ومـولده، ومنشؤه،

---

(٢٤) انظـــر : تدريـــب الـــراوى للســـيوطى جـ ١ .

وشيوخه وتلاميذه، وسيرته العلمية والدينية والسلوكية، وقام لذلك علم ضخم، هو علم الرجال، والجرح والتعديل.

وبهذا نَخَل الأئمة الحديث من هذه الموضوعات، وأفردوا الصحيح بالتأليف، وبيَّنوا درجات الحديث من الصحة والضعف، والقبول والرد، وأسست علوم جمة لخدمة هذا الهدف هي ماعُرف باسم «علوم الحديث» وقد زادت على التسعين علماً، كما ذكر ذلك الحافظ للسيوطى فى كتابه «تدريب الراوى على تقريب النواوى» كما أفردت كتب جمة للأحاديث الموضوعة.(٢٥)

ومع هذا الجهد العظيم بقيت رواسب من هذه الأحاديث ضمن دواوين السُنَّة، ربما نزل بعضها إلى دَرَك الوضع، وبعضها لم يصل إلى ذلك، ولكنه ضعيف أو واه، أو منكر شديد النكارة.

والذي نحذِّر منه هنا هو: تلك الأحاديث الواهية والمنكرة التي تساهل بعض أهل العلم في روايتها، وحشيت بها كتب شتَّى، وخصوصاً ما تعلق منها بالترغيب والترهيب والمواعظ، فقد ذهب الأكثرون من العلماء إلى جواز رواية الضعيف فيه، لأنه لا يتعلق به حلال ولا حرام.

وقد ناقشنا الأمر بتوسيع في كتابنا «كيف نتعامل مع السُنَّة النبوية» وفي مقدمة كتابنا «المنتقى في الترغيب والترهيب»، ولا أريد تكرار ما قلته هناك فيلزم الباحث عن الحق الرجوع إليه هناك.

وحسبي أن أذكُر وأذكِّر هنا بأمور.

الأول: أن عندنا من الصحيح والحسن ما يُغنى عن الضعيف.

والثاني: أننا إذا ذكرنا الضعيف استئناساً ينبغى أن نرويه بصيغة تدل على التمريض والتضعيف مثل: روُى وقيل وحُكى وذُكر... ونحو ذلك، ولا نقول: قال

---

(٢٥) منها: الموضوعات لابن الجوزى، واللآلىء المصنوعة للسيوطى، والموضوعات الكبرى والصغرى للقارى، والمنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم، والفوائد المجموعة للشوكانى، وتنزيه الشريعة لابن عراق، والأخبار المرفوعة للكنوى، وغيرها.

رسول الله (ﷺ)، كما نَّبه على ذلكَ الأئمة.

الثالث: أن الذين أجازوا ذلك، اشترطوا فيه شروطاً ثلاثة:

١- ألا يكون الحديث شديد الضعف، بمعنى أن يكون ضعفه قريباً.

٢- أن يندرج تحت أصل كلى من أصول الشريعة الثابتة بالقرآن والأحاديث الصحيحة.

٣- ألا يعتقد ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

وأضفنا إلى ذلك أشياء مهمة يجب مراجعتها في كتابنا ذاك.[٢٦]

ولكن الذى أحب أن أنبِّه عليه هنا: أن التساهل في رواية أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب فُهم خطأً، فإن جواز روايته لا يعنى جواز الاعتماد عليه في إثبات حكم ولو كان هو الاستحباب في باب الترغيب، فان الاستحباب حكم شرعى، لا يجوز إثباته إلا بدليل شرعى ثابت، والضعيف ليس بدليل.

إنما قصدوا أن يكون الحكم ثابتاً بالأدلة الصحيحة، فلا بأس أن يروى في الترغيب فيه أو الترهيب من تركه أحاديث من مرتبة الضعيف الذى ليس بشديد الضعف، وهو الذي قال فيه الإمام ابن مهدى وغيره: إذا روينا في الحلال والحرام انتقدنا الرجال، وشددنا في الأسانيد، وإذا روينا في الفضائل والزهد والرقاق تساهلنا في الأسانيد.[٢٧]

* أهمية الأحاديث المتعلقة ببيان موقف الإسلام:

وهنا قضية فى غاية الأهمية، وهي الأحاديث التى لا تتعلق بالحلال والحرام مباشرة، ولكنها تتعلق بقضايا لا تقل أهمية عن الحلال والحرام، مثل ما يتعلق ببيان موقف الإسلام من بعض القضايا السلوكية.

فقضية «الزهد في الدنيا» وموقف الإسلام منه، وهو موقف وَسَط بين الرهانية المفْرطة، والمادية المفرِّطة... إذا فتحنا الباب فيه للأحاديث الضعيفة الواردة في ذم الدنيا، وذم المال، ومدح الفقر، وذم البنيان، وأشياء ذلك - وهو ما تذكره كتب

---

(٢٦)، (٢٧) انظر كتابنا «كيف نتعامل مع السُّنَّة النبوية» ص ٧٠ - ٨٤ - طبع دار الوفاء.

التصوف، وتبرزه وتكرره - فإننا سننتهي إلى ما يشبه رهبانية النصارى، أو زهادة البوذيين، إلى غير ذلك مما سماه محمد إقبال رحمه الله «النسك الأعجمي» في الإسلام.

ومثل ذلك نقوله إذا تحدثنا عن قضية «التوكل» والأخذ بالأسباب، وموقف الإسلام منه واضح، تدل عليه آيات الكتاب، والثابت من السيرة العملية لرسول الله (ﷺ). فقد أعد العُدَد، وأخذ الحذر، واتخذ الحراس، وهيأ الجيوش، ووضع الخطط، وأحسن الترتيب، واختفى في الغار، وادخر لأهله قوت سنة، ولم يدخر وسعاً في مراعاة سنن الله، وربط الأسباب بالمسببات.

ولكن بعض رجال التصوف كالإمام الغزالي رضي الله عنه بالغ في التوكل إلى حد كاد يهمل فيه الأسباب والسنن الكونية، حتى أجاز دخول البادية من غير زاد[٢٨] ... إلخ.

ومعتمد هؤلاء الأحاديث الضعيفة التي تروى هنا، ويُتساهل في أمرها، لأنها لا تتعلق بالأحكام، وأمر الحلال والحرام!

والذي أذكره أن بيان موقف الإسلام في القضايا الروحية والأخلاقية ليس أمراً هيناً يسوغ الإغماض فيه، وقبول الواهي من الحديث في شأنه، بل الواجب التدقيق فيه كذلك، والاعتماد على الأحاديث الصحاح، حتى لا نُخرج الإسلام عن وسطيته واعتداله، ولا ننسب إليه ما هو براء منه.

---

(٢٨) انظر: منهاج العابدين للغزالي ص ١٩٧ - ٢٠٩ ط الرسالة بتحقيق د. محمود مصطفى حلاوي.

* رد الأحـــاديث الصحيـــحة :

وفي مقابل هـؤلاء الذين ابتلى بهم ميراث النبوة - ممـن ينتحلون الأحاديث البـاطلة، ويعتمدون على الأحـاديث الـواهية - وُجدَ قـوم آخرون يـردون الأحاديـث الصحيحة والسنن الثابتة.

الأوَّلون يُـدْخلون على السُنَّـة ما ليـس منها ، والآخـرون يخُرِجون منهـا ما هـو من صلبها.

وهؤلاء الذين يردون الصحاح تراهم طرائق قدَداً ، ومذاهب شتَّى ، ولكنهم اتفقوا على شيء واحد، وهو رد الصحيح الثابت، لأسبَاب في نفس الشخص، حسبها حقائق وهي أوهام، لا تثبت في ميزان النقد النزيه، والتمحيص العلمى الجاد.

وقد عرف تاريخ الفكر الإسلامى منهم طوائف وفرقاً، رد عليها المحققون من علماء أهل السُنَّة والجماعة، وعرف عصرنا منهم طوائف وأفراداً آخرين.

* رد الحديث الصحيح بدعوى مخالفة القرآن :

منهم من رد الصحيـح، لأنه - في نظره - مخالف للقـرآن الكيم، وما خالـف القرآن فهو باطل.

ونحن نؤمن بالمقدمة الثانية وأن ما خالف القرآن فهو باطل، ولكنَّا نتوقف في المقدمة الأولى، فليس كل ما توهموه مخالفاً للقرآن يكون كذلك.

رد المعتزلة أحـاديث الشفاعة المستفيضة في حـق أهل الكبائر، بدعـوى أنها معارضة للآيـات القرآنيـة التى نفت الشفـاعة. والقـرآن إنما نفى «الشفاعـة الشركية» التـى كان يزعمها المشركون لآلهتهم، وهي شفاعة تقع أذنَ الله بها أم لم يأذن، كما أنها شفاعة لأهل الشرِك.

والقرآن كما نفى هذه الشفاعة، أثبت شفاعة أخرى لأهل التوحيد: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ

﴿إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾[29] ، كما بين أنها لا تكون إلا بعد إذن الله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾.[30]

وقد رددنا على ذلك في كتابنا «كيف نتعامل مع السُّنَّة النبوية» وأطال في ذلك علماء أهل السُّنَّة مثل أبى محمد بن حزم في كتابه «الفصل في الملل والنحَل»، والسعد التفتازانى في «شرح المقاصد» ، والشريف الجرجانى في «شرح المواقف» وغيرهم ...

ورد المعتزلة كذلك الأحاديث الصحاح المثبتة لرؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة، لمنافاتها لقوله تعالى: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ﴾[31]، ولما تقتضيه الرؤية - في نظرهم - من لوازم هي مستحيلة عقلاً ، بالنسبة لله تعالى.

والآية التي استندوا إليها لا تسندهم، لأن نفى الإدراك لا يستلزم نفى الرؤية، إذ الإدراك رؤية مع إحاطة بالمرئى، فهو أخص من الرؤية، ونفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم.

وقد أثبت القرآن الرؤية صراحة في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.[32]

ناهيك بما استفاض من صحاح الأحاديث، التى بشرَّت المؤمنين بأنهم سيرون ربهم يوم القيامة، كما يرون القمر ليلة البدر، لا يُضامون في رؤيته. والتشبيه للرؤية لا للمرئى بلا جدال.

وللخوارج والمعتزلة والفرق المبتدعة من هذا كثير.

وفي عصرنا وجدنا مَن ردَّ حديث البخارى في صحيحه عن عائشة: «كان النبى

---

(٢٩) سورة الأنبياء : ٢٨.
(٣٠) سورة البقرة : ٢٥٥.
(٣١) سورة الأنعام : ١٠٣.
(٣٢) سورة القيامة : ٢٢ - ٢٣.

(ﷺ) يأمرنى فأتزر، فيباشرنى وأنا حائض»، لأنه في زعمه مخالف للقرآن[٣٣] في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ، قُلْ هُوَ اذى فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ، وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾.[٣٤] ففَسّرَ الاعتزال بالاجتنابَ المطلق، ولو تدبَّرَ الآية حق التدبر لعلم أن الممنوع هو موضع الأذى والدم، وهو الفَرْج، وهو ما صحت به الأحاديث.

* رد الصحيح بدعوى مخالفة العقل أو العلم:

وبعضهم رد الحديث الصحيح، أو الأحاديث الصحاح، لأنها مخالفة - في نظره - للقواطع العقلية، أو الثوابت العلمية، فإذا فتشت في هذه القواطع المزعومة، أو الثوابت المدعاة، وجدتها أموراً نظرية، قابلة للمناقشة، والأخذ والرد، ولا غرو أن خالفهم غيرهم فيها، وأنكروها عليهم.

وآفة هؤلاء ما سجَّله عليهم العلاَّمة الشاطبى: أنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدَّموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك، وأكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقبيح (العقليين) ومَن مال إلى الفلاسفة وغيرهم..

فقد ردوا كثيراً من الأحاديث الصحيحة بعقولهم، وأساءوا الظن بما صح عن النبى (ﷺ) وحسَّنوا ظنهم بآرائهم الفاسدة، حتى ردوا كثيراً من أمور الآخرة وأهوالها من الصراط والميزان، وحشر الأجساد، والنعيم والعذاب الجسمى، وأنكروا رؤية البارى وأشباه ذلك، بل صيرَّوا العقل شارعاً، جاء الشرع أوْ لا، بل إن جاء فهو كاشف لما حكم به مقتضى العقل.. إلى غير ذلك من الشناعات.[٣٥]

---

(٣٣) زعم ذلك كاتب في مجلة العربى الكويتية «عبدالوارث كبير» في الستينات، وقد رددت عليه في حينه رداً علمياً مفصلاً، نُشر في عدة مجلات إسلامية، كما نُشر مفرداً، وضمن كتابى «فتاوى معاصرة» الجزء الأول تحت عنوان «دفاع عن صحيح البخاري».

(٣٤) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٣٥) انظر الاعتصام، للشاطبى: ٢/ ١٧٦ - طبع مطبعة الإعلانات الشرقية - القاهرة.

ولهؤلاء تلاميذ في عصرنا يُنَفِّقون مقولاتهم، ويتباهون بادعاء العقلانية والعلمية، ويرفضون الأحاديث التي تخبر عن الغيبيات والسمعيات من الملائكة والشياطين وأحوال القبر، وأهوال القيامة، وتفاصيل ما صح في شأن الجنة والنار، زاعمين أن العلم لا يُثبتها.

وجهل هؤلاء أن الإنسان لم يعلم من الكون المادى من حوله إلا ثلاثة في المائة (٣٪) سبعة وتسعون في المائة منه مجهول لديه، بل أثبت العلم الحديث أن الإنسان برغم اكتشافه لكثير من ظواهر الكون، ومعرفته بقوانين الأفلاك والذرَّات وغيرها من أحوال الجماد - لازال يجهل حقيقة نفسه، وألَّف في ذلك أحد أقطاب العلم الطبيعى المعاصر كتابه الشهير: «الإنسان ذلك المجهول». (٣٦)

فكيف يطمع الإنسان في اختراق حواجز المجهول الأعظم، واقتحام أسوار الغيب، وهو لم يعرف نفسه بعد؟

ثم إن مجال العلم باتفاق أهله هو الماديات والمحسَّات التى تخضع للملاحظة، وتجرى عليها التجربة، أما ما وراء ذلك فلا يثبته العلم ولا ينفيه، لأنه ليس من اختصاصه.

وحسبنا فيما كان من هذا النوع أن يكون «ممكناً عقلياً» ثبت الخبر به عن الوحى المعصوم، لنقول بعدها: آمنَّا وصدَّقنا.

والممكن العقلى هو: ما لا يترتب على ثبوته مستحيل عقلى، وقد يكون هذا الذي اعتبرناه ممكناً عقلاً، مستحيلاً عادة، فاستحالته في العادة لا تستلزم استحالته في الواقع.

وفي عصرنا حقق العلم كثيراً من الأشياء التي كان يعتبرها الناس قديماً من أبعد المستحيلات، مثل غزو الفضاء، والوصول إلى القمر، وصناعة «الكمبيوتر» وثورة البيولوجيا وهندسة الجينات، وغيرها ﴿وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾. (٣٧)

---

(٣٦) هو الدكتور (الكسيس كاريل) الحائز على جائزة نوبل في العلوم.

(٣٧) سورة النحل: ٨.

* رد الحديث بدعوى مخالفته لأحاديث أخرى :

وبعضهم رد الحديث الصحيح، لأنه يعارض - في رأيه - حديثاً أو أحاديث صحاحاً أُخَر.

فإذا بحثت عن هذا الحديث المعارض أو الأحاديث المعارضة، وجدتها ضعيفة لا تقوم على ساقين، وقد تجدها أحاديث موضوعة مفتراة، لا قيمة لها في ميزان العلم. ولو صحت لرأيت المعارضة موهومة.

كالذين ردوا أحاديث الصحيحين في جواز نظر المرأة إلى الرجال - بغير شهوة طبعاً - كحديث فاطمة بنت قيس في قضائها فترة العدة عند ابن أم مكتوم، وحديث عائشة في نظرها إلى الحبشة وهم يلعبون بالحرب، بحديث: «أفعمياوان أنتما»؟ وهو ضعيف، وحديث فاطمة الزهراء: «إن أصلح شيء للمرأة ألا ترى رجلاً ولا يراها رجل» وهو حديث ضعيف جداً.

وكالذي رد حديث: «لن يفلح قوم ولَّوا أمرهم امرأة» وهو في صحيح البخارى، لمخالفته لحديث: «خذوا دينكم عن هذه الحميراء» يعنى عائشة. وهو حديث باطل بإجماع أهل الاختصاص.

* موقف غلاة المعتزلة من الحديث :

وغلاة المعتزلة ردوا الأحاديث كلها أو كادوا، لما زعموا فيها من التناقض، فحديث يثبت، وآخر ينفى، وحديث يجيز وغيره يمنع، وحديث يوجب وآخر يسقط، وحديث يمدح، وغيره يذم، وكل حديث ومقابله قد تواردا على موضوع واحد، وهذا التناقض يدل على بطلانها كلها!.

وقد رد عليهم محامى أهل السُّنَّة الإمام أبو محمد بن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» ونقض عليهم دعواهم العريضة، وفنَّد شبهاتهم الباطلة، وبَيَّن أن ماادَّعوه من تناقض لا تناقض فيه على الحقيقة، إنما التناقض في عقولهم وحدها.

وقد وفق في أكثر ردوده، وإن قصر في بعضها.

إن رد الأحاديث الصحيحة، والسنن الثابتة - اتكاء على دعاوى وشبهات داحضة - مرض قديم لدى كل المنحرفين والمبتدعين، الذين تحاصرهم السُنَّة من كل جانب، فلا يجدون لهم منطقاً إلا ردها وإنكارها.

وهذا ما ذكره الإمام أبو إسحاق الشاطبى في كتابه الفريد «الاعتصام» فبعد أن ذكر اعتماد أهل البدع والأهواء على الأحاديث الواهية والموضوعة من ناحية. بينَّ من ناحية اخرى أنهم يقفون موقفاً مضاداً لذلك وهو - كما قال - ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدَّعون أنها مخالفة للعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل، فيجب ردها. كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط، والميزان، ورؤية الله عَزَّ وجَلَّ في الآخرة، وما أشبه ذلك من الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول.

ربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم - وحاشاهم - وفيمن اتفق الأئمة من المحدِّثين على عدالتهم وإمامتهم، كل ذلك ليردوا به على مَن خالفهم في المذهب، وربما ردوا فتاويهم وقبِّحوها في أسماع العامة، ليُنَفِّروا الأمة عن اتباع السُنَّة وأهلها.

وقد جعلوا القول بإثبات الصراط والميزان والحوض قولاً بما لا يُعقل. وقد سئل بعضهم: هل يكفر مَن قال برؤية البارى في الآخرة، فقال: لا يكفر لأنه قال ما لا يُعقل، ومن قال ما لا يُعقل فليس بكافر!.

وذهبت طائفة إلى نفى أخبار الآحاد جملة، والاقتصار على ما استحسنته عقولهم في فهم القرآن، حتى أباحوا الخمر بقوله: ﴿**ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا**﴾.. الآية [٣٨] ففى هؤلاء وأمثالهم قال رسول الله (ﷺ): «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرتُ به أو نهيتُ عنه، فيقول: لا أدرى، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»[٣٩] وهذا وعيد شديد تضمنه النهى، لا حقُ بُمن

(٣٨) تتمة الآية: ﴿إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا، والله يحب المحسنين﴾ (المائدة: ٩٣).

(٣٩) رواه أحمد وأبو داود والترمذى وان ماجه وابن حبان والحاكم عن أبي رافع، كما في صحيح الجامع الصغير (٧١٧٢).

ارتكب رد السنة» أ . هـ.[٤٠]

* رد الحديث الصحيح لتوهم مخالفة العقيدة :

وبعضهم رد الحديث الصحيح : لأنه يخالف العقيدة الإسلامية الثابتة بالقرآن ، ومن ذلك أن أحدهم رد حديث : «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود، فيقتلهم المسلمون، حتى يختبىء اليهودى وراء الحجر، فيقول الحجر : ياعبدالله - أو يامسلم - هذا يهودى ورائى فتعال فاقتله» .[٤١]

وحُجَّة مَن رَدَّ الحديث أن النبى (ﷺ)لا يعلم الغيب، والمستقبل غيب. قال تعالى : **﴿قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله﴾** .[٤٢]

وقال : **﴿قل لا أملك لنفسى نفعاً ولا ضراً إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير﴾** .[٤٣]

فمن أين له - عليه الصلاة والسلا م - أن يعرف ما يكنه ضمير المستقبل؟

وقائل هذا الكلام حفظ الكلام حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء .

غاب عنه أن الرسول (ﷺ)لا يعلم الغيب بذاته، بمقتضى بَشريته، ولكن الله تعالى يُعلمه بما شاء منه، لحكمة يعلمها، وهذا ما صرَّح به القرآن نفسه إذ يقول : **﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً * إلا من ارتضى من رسول﴾** .[٤٤]

وغاب عنه أن دواوين الحديث - من الصحاح والسنن والمسانيد والأجزاء وسائر المصنفات - حفلت بالكثير الكثير، مما أنبأ به (ﷺ) عن غيوب مستقبلية ، مما يدخل تحت عناوين : «الفتن» أو «الملاحم» أو «أشراط الساعة» . وهي مما تواتر تواتراً يقينياً لا

---

(٤٠) الاعتصام : ٢ / ٢٣١، ٢٣٢ .

(٤١) متفق عليه عن أبى هريرة، وعن ابن عمر بألفاظ مختلفة، انظر صحيح الجامع الصغير (٢٩٧٧) و (٧٤١٤).

(٤٢) سورة النمل : ٦٥ .

(٤٣) سورة الأعراف : ١٨٨ .

(٤٤) سورة الجن : ٢٦ - ٢٧ .

يدخله الشك.

كما غاب عنه: أن بعض ما أخبر به عليه السلام تحقق بالفعل، بعضه في حياته، مثل فتح اليمن، وبعضه في حياة أصحابه، مثل فتح ممالك كسرى وقيصر، وإنفاق كنوزهما في سبيل الله، ومثل استشهاد عمر وعثمان رضى الله عنهما. ومثل قوله عن عمار بن ياسر: «تقتله الفئة الباغية» وقد كان، وقوله عن الحسن: «سيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» وقد كان.

وبعضه وقع بعد ذلك مثل تبشيره بفتح القسطنطينية، وقد كان. ومثل إنبائه بقتال الترك، صغار الأعين حُمر الوجوه زُلف الأنوف ... إلخ، وقد تحقق هذا بقتال التتار: جنكيز خان، وهولاكو، وأتباعهما.

إلى غير ذلك من الأخبار التي تتضمن بشائر ونُذُراً، وقد وقعت كما أنبأ بها، لأنه لم ينبىء عن كهانة، بل أنبأ بما علَّمه الله.(٤٥)

وغاب عن منكر هذا الحديث وأمثاله أيضاً: أنه - (ﷺ) - أخبرنا عن غيوب أخرى تتعلق بالحياة البرزخية والحياة الآخرة، وما فيها من الحشر والنشر والموقف والصراط والميزان والحساب والشفاعة وتفاصيل ما في الجنة والنار، وكلها مما يدخل في نطاق «الغيب»، فلم يسعنا إلا أن نقول مع المؤمنين: ﴿**سمعنا وأطعنا، غفرانك ربنا وإليك المصير**﴾.(٤٦)

وربما رد بعضهم هذا الحديث، لما فيه من نطق الحجر، وهو من استبعاد الخوارق - وسنناقشه عما قريب - على أن نطق الحجر قد يكون بلسان الحال لا بلسان المقال، بمعنى أن كل شيء في الطبيعة سيكون مع المسلمين ويدل على عورات عدوهم. ومن دلائل النصر أن كل ما حول الإنسان يكون في صالحه، ومن دلائل الخذلان أن كل شيء يكون عليه، حتى السلاح الذى يملكه، لا ينتفع به، وقد جربنا ذلك في معركة ٥

(٤٥) ذكر الإمام إبن تيمية جملة وافرة من هذه الأنباء بالغيوب في كتابه «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» ص ١٣٣ - ١٦١ من الجزء الرابع - طبع مطبعة المدنى بالقاهرة.

(٤٦) سورة البقرة: ٢٨٥.

(حزيران) يونيو ١٩٦٧م.

* رد الحديث لمجرد الاستبعاد ومخالفة فكر العصر :

وبعضهم رد الحديث الصحيح، بل الأحاديث الصحاح، لا لشيء إلا لمجرد الاستبعاد، ولأن ذوق العصر، أو معدة العصر، لا تهضم الخوارق والمعجزات الحسِّية!!

ولهذا ترى هذا الصنف من لابس رداء «العقلانية»، ودعاة «التحديث» و«العصرنة» يرفضون الأحاديث التي وردت في السيرة النبوية من تكثير الطعام القليل له - (ﷺ)- حتى أشبع جيشاً، ومن نبع الماء من بين أصابعه حتى روى المئات... ومن حنين الجذْع إليه، وشكوى الجمل له، وهطول المطر بدعائه... وتسليم الحجر عليه. والواقع أن هذه الأخبار رويت في أصح الكتب وبأصح الأسانيد، وقد تكاثرت واستفاضت، بل بلغت حد التواتر الذي يفيد العلم واليقين، إن لم يكن التواتر اللفظي، فلا أقل من التواتر المعنوي، الذي ثبت بمثله كرم حاتم الطائي، وفروسية عنترة العبسي، وعدل عمر بن الخطاب، وشجاعة عليّ بن أبي طالب، وحلم الأحنف بن قيس، وفقه أبي حنيفة ومالك. ونحو ذلك مما لا يرتاب فيه مرتاب.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية من هذه الآيات ما ملأ (٦٦) ستاً وستين صفحة من كتابه القيم: «الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح» - (من صفحة ١٦١ إلى صفحة ٢٢٧) - بخلاف ما أخبر به من الغيوب.

وبعض هذه الآيات حدث بمشهد من الناس، وعلى مرأى ومسمع من الجم الغفير منهم، مثل حنين الجذْع وصياحه في المسجد بعد صنع المنبر، وفي صلاة الجمعة، ومثل تكثير الطعام، وتفجير الماء من بين أصابعه - عليه الصلاة والسلام - في الغزو، وأمام أفراد الجيش.

على أن في القرآن الكريم من هذه الآيات ما يكفي للرد على عبيد «العادة الجارية»

الذين يظنون لزوم المسببات لأسبابها لزوماً عقلياً لا انفكاك له بحال مع أن الله هو الذي وضع السنن، وربط الأسباب بالمسببات، وهو القادر على أن يفك ارتباطها متى شاء.

فقد أثبت القرآن آية الإسراء بالنبى الكريم من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى: **﴿سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصا الذى باركنا حوله لنريه من آياتنا﴾**.(٤٧)

وأشار إلى معراجه عليه الصلاة والسلام إلى السموات العلا، إلى سدرة المنتهى. وذلك في سورة النجم: **﴿ولقد رآه نزلة أخرى * عند سدرة المنتهى * عندها جنة المأوى * إذ يغشى السدرة ما يغشى * ما زاغ البصر وما طغى * لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾**.(٤٨)

وأثبت انشقاق القمر له: **﴿اقتربت الساعة وانشق القمر * وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر﴾**(٤٩) فقد طلبوا هذه الآية، فلما وقعت قالوا سحرنا محمد!.

وكان النبى (ﷺ) يقرأ هذه الآية في مكة والمدينة، ويقرأ بها في صلاة العيد، مع سورة(ق).

وقد روى حديث الانشقاق عدد من الصحابة، منهم ابن مسعود وجبير بن مطعم ممن شهد الواقعة في مكة، ومنهم أنس وابن عباس وغيرهما ممن رواها عن الصحابة الذين حضروها.

ومما ثبت في القرآن من آياته: إنزال الملائكة لنُصرته (ﷺ) في بدر والخندق وحنين، كما في سورة الأنفال والأحزاب والتوبة.

ومثال ذلك تأييده بجنود غير مرئية يوم الهجرة: **﴿إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا، فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها﴾**.(٥٠)

---

(٤٧) سورة الإسراء: ١.
(٤٨) سورة النجم: ١٣ - ١٨.
(٤٩) سورة القمر: ١ - ٢.
(٥٠) سورة التوبة: ٤٠.

صحيح أن بعض ما يتناقله العوام، ويُذكر في المدائح النبوية، ويجرى على ألسنة القصاص ووعَّاظ العامة، لم يثبت بسند صحيح ولا حسن، بل بعضها لا أصل له ولا سند قط عند العلماء المحققين.

مثل بيض الحمام وتعشيشه على فم الغار في الهجرة، فهذا لا أصل له.

ومثل قولهم: إن الرسول كان يظلله الغمام دائماً وحيث سار، فهذا - كما قال ابن تيمية - لا يوجد في شيء من كتب المسلمين المعروفة عند علمائهم، ولا نقله عالم من علمائهم، بل هو كذب عندهم، وإن كان كثير من الناس ينقله.

وكذلك ما ينقله بعضهم من أنه كان إذا وطىء أثَّر قدمه في الحجر، ولا يؤثر في الرمل.

ومثل قول بعضهم: إنه دعا على البغلة فقال لها: قطع الله نسلك، فانقطع نسلها! ومعلوم أن البغال مقطوعة النسل قبل الإسلام وبعده.

ومن ذلك قول بعضهم: إن الشمس رُدَّت لما فاتت علياً رضى الله عنه صلاة العصر، كما رُدَّت ليوشع بن نون. بينَّ أهل العلم بالحديث أن هذا كذب، وليس له إسناد واحد صحيح متصل.(٥١)

وقد أغنى الله المسلمين أن يتكثروا بالباطل، وعندهم من الآيات البيِّنات، والمعجزات الباهرات، ما فيه البلاغ المبين، وما تقوم به الحُجَّة على المكابرين والمعاندين.

فإذا كنا ننكر على مَن يرد الصحيح من الحديث، فنحن أشد إنكاراً على مَن يستشهد بالواهى والموضوع وما لا سند له ولا أصل.

والخطأ في هذه القضية وما ماثلها واقع ممن يتطرفون في النفي بلا حُجَّة، وممن يتوسَّعون في الإثبات بلا دليل. وبذلك تضيع الحقيقة بين إفراط الغُلاة وتفريط المقصرِّين.(٥٢)

---

(٥١) انظر: الجواب الصحيح لابن تيمية: ٤/ ٢٣٣ - ٢٣٥.

(٥٢) انظر: ما كتبناه في كتابنا «فتاوى معاصرة» الجزء الأول تحت عنوان (المعجزات النبوية بين الغلاة والمقصرّين) ص ١٥٦ - ١٦٥ طبعة دار القلم بالكويت. الرابعة.

* وجوب التحرى و التثبّت في قبول الحديث أو رده :

والواجب على كل قارىء للأحاديث النبوية - وخصوصاً إذا كان من أهل العلم - أن يتحرى غاية التحرى، ويتثبت كل التثبت، قبل أن يحكم على حديث بالصحة والقبول، أو بالضعف والرد، ناهيك بالحكم عليه بالوضع والكذب.

وهنا لابد أن يرجع إلى أئمة هذا الشأن، ولا سيما المحققين منهم، الذين آتاهم الله علم الرواية، وعلم الدراية، وهؤلاء هم فقهاء الحديث وصيارفته، الناقدون لأسانيده، العارفون بمتونه ومضامينه، المميِّزون لصحيحه من سقيمه.

* التثبت في قبول الحديث :

فلا ينبغى لمسلم أن يحتج بأحاديث لا يعرف لها خطاماً ولا زماناً، إنما سمعها من خطيب لعله محرِّف، أو قرأها في مجلة تنشر ما يعجب الجمهور لا ما يعجب العلماء، وهو أكثر، أو قرأه في كتاب لا يعتمد عليه فى تصحيح أو تضعيف.

ومما يؤسف له: أن مراجعنا الثقافية حافلة بالأحاديث الواهية والمنكرة، وما لا أصل له عند أهل الاختصاص، وبالموضوع المختلق على رسول الله (ﷺ).

انتفخت بطون كتب التصوف والوعظ والرقائق بتلك الأنواع المردودة من الحديث. والتي يغترف منها الخطباء والوعَّاظ والمذكِّرون، ويعبون منها عباً، لما فيها من مبالغات تُشبع نهمهم في استجلاب إعجاب العوام، وإثارة نفوسهم بقوارع الترهيب أو غرائب الترغيب.

ولم يقف الأمر عند كتب الزهد والرقاق، فوجدنا كتب التفسير تحوى من ذلك الشيء الكثير، والجم الغفير، سواء منها ما كان تفسيراً بالرأى وما كان تفسيراً بالمأثور. أضف إلى ذلك ما تميَّزت به من «الإسرائيليات» المضللة، التى كدرت صفاء التفاسير لكتاب الله تعالى، وشابت ثقافتنا الأصيلة بهذه الشوائب الدخيلة.

بل وجدنا كتب الحديث، فيما عدا الصحيحين - لا تخلو من الضعيف، حتى السُّنَن

الأربعة المشهورة. بل وُجدَ الموضوع في أحدها، وهو سنُن ابن ماجه . وكذلك مسند الإمام أحمد لم يخل من أحاديث موضوعة وإن دافع عنها ابن حجر، ولكن الحق في كثير منها مع شيخه الحافظ العراقي.[٥٣]

وحتى كتاب المستدرك على الصحيحين، الذي التزم مؤلفه ألا يخُرج فيه إلا صحيحاً، شُحِن بكثير من الواهيات والموضوعات.

وأمثل منه بلا شك صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، فقد وفيَّا بما اشترطا، وقلَّ فيهما الضعيف.

أما سائر الكتب من المسانيد والمعاجم والأجزاء والمجموعات المختلفة، فقد جمعت كل أنواع الحديث من أصح الصحيح إلى الموضوع. ولا يُستفاد منها إلا بنشرها محققة مع التوثيق والتخريج.

وكذلك كتب الفقه التي تعنى بالأحكام، وبيان الحلال والحرام، وتفصيل ما أمر به الشرع أو نهى عنه في العبادات والمعاملات.. لم تسلم من هذا النوع من الأحاديث، مع اتفاق جميع الفقهاء من جميع المذاهب: أنه لا يجوز الاحتجاج في مجال الأحكام بحديث ضعيف.

ولكن آفة الفصل بين الحديث والفقه، وبين الفقهاء والمحدِّثين في أكثر الأحوال، جعلت الفقهاء يستدلون بالضعيف، بل الموضوع في بعض الأحيان!

وقد ضربنا لذلك أمثلة في كتابنا «كيف نتعامل مع السُنَّة النبوية» فلا داعى لتكرارها هنا.[٥٤]

ومن هنا اهتم جماعة من كبار علماء الحديث بتخريج أحاديث الكتب المهمة في الفقه في المذاهب المتبوعة، حتى يكون قارئوها والدارسون لها على بيِّنة من أمرها، فلا يصحِّحون الضعيف أو يردون الصحيح، وهم لا يشعرون، فلابد من الرجوع

---

(٥٣) انظر : القول المسدد في الذب عن المسند للحافظ ابن حجر تحقيق عبد الله محمد الدرويش ط. اليمامة، : دمشق : بيروت.

(٥٤) انظر فصل «السُنَّة في مجال الفقه والتشريع» ص ٥١ - ٥٩ من الكتاب المذكور.

إليها.[٥٥]

ومثل ذلك صنعوه مع الكتب المشهورة: في التصوف مثل: «إحياء علوم الدين للغزالى الذي خرج أحاديثه الحافظ العراقي.

وفي التفسير مثل: «الكشاف عن حقائق التنزيل» للزمخشرى الذي خرج أحاديثه الحافظ ابن حجر.

وأكثر من ذلك أن كتب «أصول الفقه» و هي التي تضع أسس الاستنباط وقواعد الفهم للنصوص، وما لا نص فيه، وعليها تُبنَى الأحكام، وتُؤسَّس المناهج.. نجد فيها الأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة أحياناً.

ويحسن بالقارىء الحريص على التحرى والتدقيق أن يستفيد من الكتب المؤلَّفة في تخريج ما في كتب الأصول من أحاديث يُستشهد بها. مثل: «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» لابن كثير.[٥٦] وكذلك تخريج أهل العلم لكتب الأصول المحققة، مثل «الرسالة» للإمام الشافعى، و«البرهان» لإمام الحرمين، و«المحصول» للفخر الرازى، و«العدة» لأبى يعلى الفراء، و«الموافقات» للشاطبى.[٥٧]

وكما دخل الحديث المغشوش إلى «أصول الفقه» دخل إلى «أصول الدين». وذلك أن الذين اشتغلوا بعلم الكلام وتبحَّروا فيه لم يكونوا من أهل المعرفة بالحديث، بل كانوا على الضد من ذلك، وقامت بينهم وبين أئمة الحديث معارك ومعارك.

أما المعتزلة منهم فهم أعداء السُّنَّة والحديث، أجهل الناس به وأجرؤهم عليه، كذَّبوا

---

(٥٥) من ذلك: نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعى في الفقه الحنفى في أربعة مجلدات. والدراية في تخيج أحاديث الهداية لابن حجر في مجلد. وتلخيص الحبير له في تخريج شرح الرافعى الكبير على الوجيز للغزالى في مجلدين. وتحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لابن الملقن. وكلاهما في فقه الشافعية. وفي عصرنا: الهداية في تخريج أحاديث البداية (أى بداية المجتهد لابن رشد) في سبع مجلدات لأبى الفيض الغمارى، و(إرواء الغليل فى تخريج منار السبيل) في الفقه الحنبلى للألبانى فى ثمانية مجلدات.

(٥٦) نشرته دار حراء بمكة المكرمة بتحقيق عبدالغنى الكبيسى.

(٥٧) حقق الرسالة: العلاَّمة أحمد شاكر، والبرهان: د. عبدالعظيم الديب، والمحصول: د. طه جابر العلوانى، والعدة: د. المباركى، والموافقات: الشيخ عبدالله دراز. وإن كان بعضها يكتفى بمجرد العزو.

بالصحاح ، وجحدوا المستفيض، وشكّكوا في المتواتر، بل أنكروه. فقد عوّلوا على رأيهم، ولم يحاولوا أن يستضيئوا من مشكاة النبوة، ويقبسوا منها ما يهديهم في مفارق الطرق، ومتاهات الآراء.

والمتكلمون داخل إطار أهل السُنَّة لم يسلموا من رذاذ المعتزلة، فربما ردوا بعض الصحيح أو أغفلوه لعدم علمهم به، وقبلوا المردود والموضوع، واستشهدوا به.

مثل استدلالهم على تقديم العقل على النص بحديث: «أول ما خلق الله العقل» وهو حديث لم يثبت ، مثل كل الأحاديث التي رويت في فضل العقل ومثل استشهاد الإمام الغزالى بحديث: افتراق الأمة إلى بضْع وسبعين فرقة؛ كلها في الجنة إلا واحدة، وهي الزنادقة، فهذا لم يروه أحد في أي كتاب من كتب السُنَّة المعروفة، ولا يُعرف له أصل.

وقد علَّق شيخ الإسلام ابن تيمية على استشهادهم بالأحاديث المنكرة والموضوعة بقوله: «مَن لم يكن له عناية باتباع المرسلين، واقتفاء آثارهم، والاهتداء بأعلامهم ومنارهم، واقتباس النور من مشكاة أنوارهم، فإنه يجعل الحديث الصحيح ضعيفاً، والضعيف صحيحاً، والمعنى الحق باطلاً، والباطل حقاً صريحاً. كما يوجد في كلام سائر الخارجين عن منهاج السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان. (٥٨)

إن علم الحديث علم نقلى، وإن كان للعقل مجال في فهمه، وفي الحكم عليه، ولكنه عقل المسلم، الذي يحترم الاختصاص، ولا يهجم على ما لا يحسن، ولا يحكم إلا بسلطان مبين.

ومن فضل الله تعالى على دارسى الثقافة الإسلامية في عصرنا، والمعنيين بالسُنَّة منهم خاصة: أن كثيراً من دواوين السُنَّة قد نُشرت محققة ومخرَّجة، وتميز الصحيح من الضعيف في جمهرة الأحاديث، وكان لعدد من علماء العصر جهد مشكور في التحقيق والتخريج والتمحيص(٥٩) جزاهم الله عن الإسلام والسُنَّة خيراً.

---

(٥٨) انظر: بغية المرتاد لابن تيمية ص ٢٠٢.

(٥٩) من ذلك جهود المشايخ: شاكر والأعظمى والألبانى وأبى غدة والأرناؤوط والغمارى وأسد والسَلَفى وغيرهم، وخصوصاً من الشباب الذين شقوا طريقهم في خدمة السُنَّة ، وإن كان كل واحد من هؤلاء لا يسلم من مناقشة في بعض ما انتهى إليه، وكذلك شأن البَشَرَ.

فلا عذر لحاطبى الليل الذين رضوا بالدون، ولم يجشموا أنفسهم طلب الحديث من موارده العذبة، واكتفوا بأخذه من أى كتاب يُقرأ، أو من أى كلام يُسمع.

* التثبت في الحكم بالصحة :

ومن التثّبت الذي ندعو إليه ههنا: تثبت علماء الحديث أنفسهم - وخصوصاً في عصرنا- في الحكم بصحة الحديث، لا سيما ما لم تشتهر صحته عند الأئمة السابقين.

ومن المعروف أن الإمام تقى الدين ابن الصلاح في مقدمته الشهيرة نادى بأن التصحيح لا يجوز للمتأخرين. إذ المتقدمون قد فرغوا من هذا الأمر، فما لم ينص على صحته إمام من أهل هذا الشأن ممن سبق، لا يجوز للاحقين أن يقتحموا حماه، ويزعموا تصحيحه.[٦٠]

وقد خالفنا ابن الصلاح فى غير هذا المقام، ورددنا عليه رحمه الله، ولكن رأيه له اعتبار ووزن، وهو يوجب ضرورة الأناة والتدقيق في هذا الأمر.[٦١]

والمهم الذي ننبه عليه هنا هو خطورة المسارعة إلى تصحيح الحديث أو تحسينه، وإن كان مخالفاً للثابت من القرآن، أو المشهور من الستة، أو المشهود في الواقع، أو المقرر في العلم، أو مقتضى العقل. فمن المؤكد أن هذه المخالفة تعتبر علة قادحة في ثبوته. فان الحق لا يناقض الحق.

وكثيراً ما يغفل بعض أهل الحديث المتضعلين، المتن أو المضمون، ويهتمون بالسند وحده، فيقع منهم التساهل، ويصححون ما لا يقبل في منطق النقل أو العقل، وما يتخذه خصوم الدين سلاحاً للطعن فيه.

وأحيانا يطبقون ما قاله بعض المتأخرين أن كثرة الطرق للحديث الضعيف يقوي بعضها بعضا، وترتقى به إلى درجة الحسن وربما الصحة.

---

(٦٠) مقدمة ابن الصلاح بتحقيق د. عائشة عبد الرحمن ص ٨٧ - ٨٩.

(٦١) انظر : بحثنا (نحو موسوعة للحديث النبوى) ص ١٩ ط مؤسسة دار العلوم بالدوحة.

وهذا غير مسلَّم على اطلاقه ، وقد ناقشناه في مقام آخر .[٦٢]

أضرب بعض الأمثلة لهذا النوع من التساهل، الذي يقع من كبار المحدثين .

في صحيح الجامع الصغير وزيادته للمحدث للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، والكتاب ومؤلفه غنيان عن التعريف . نجد هذه الأحاديث :

«الوائدة والموؤودة في النار» صحيح رواه أبو داود عن ابن مسعود، وابن حبان والطبراني عن الهيثم بن كليب .[٦٣]

«الوائدة والموؤودة في النار، الا ان تدرك الوائدة الاسلام فتسلم» .[٦٤] صحيح رواه احمد والنسائي عن سلمة بن يزيد الجعفي .

والحديثان ينافيان ما قرره القرآن بقوله ﴿**واذا الموؤدة سئلت . بأى ذنب قتلت**﴾ .[٦٥]

«عليكم بألبان البقر، فانها دواء، وأسمانها فانها شفاء، واياكم ولحومها، فانها داء» صحيح . رواه ابن السنى وابو نعيم والحاكم عن ابن مسعود .[٦٦]

« عليكم بألبان البقر، فانها شفاء، وسمنها دواء، ولحمها داء » صحيح رواه ابن السني وابو نعيم عن صهيب .[٦٧]

«ألبان البقر شفاء، وسمنها دواء، ولحومها داء) . صحيح رواه الطبراني عن مليكة بنت عمرو .[٦٨]

فهذه الأحاديث كلها مخالفةٌ مخالفةً ظاهرة لما قرره القرآن من اباحة (بهيمة الأنعام) ومنها البقر بلا ريب . كما في الآية الأولى من سورة المائدة . وهو مكرر في عدد من سور

---

(٦٢) انظر مقدمة كتابنا (المنتقى من الترغيب والترهيب) ص ٨٦، ٨٧ .
(٦٣) الحديث رقم (٧١٤٢) من صحيح الجامع الصغير وزيادته .
(٦٤) الحديث رقم (٧١٤٣) منه .
(٦٥) سورة التكوير : ٨ - ٩ .
(٦٦) الحديث رقم (٣٩٣٩) من صحيح الجامع . وقد ذكر المناوى في الفيض ٥/ ٤٣٨ : ان الزركشى حكم بأنه منقطع وان في صحته نظرا . فقد ضحى الرسول بالبقر .
(٦٧) الحديث رقم (٣٩٤٠) منه .
(٦٨) الحديث رقم (١٢٣٣) .

القــرآن[٦٩] وفي سورة الأنعـام يقول تعـالى: «**ومن الأنعام حمولـة وفرشا كلوا ممـا رزقكم الله**». [٧٠]

ثم يفصل القرآن أصناف هذه الأنعام مـن الضأن ومن المعز ثم يقول: ﴿**ومن الإبـل اثنين ومن البقر اثنين ...**﴾. [٧١]

ومن الثابت بالسنة والاجماع أن الشرع أقر تقديم الإبل والبـقر في الأضـحية والهدى وجعل الواحدة منهما تكفى عن سبعة.

كما أن النبى (ﷺ) ضحى بالبقر، وذبحها بيده الشريفة. [٧٢]

«القدريـة مجوس هذه الأمة، ان مرضـوا فلا تعودوهـم، وان ماتوا فلا تشهـدوهم» حسن. رواه أبو داود والحاكم عن ابن عمر. [٧٣]

ومما لا يخالـف فيه أحـد أن لفظ (القدريـة) مصطلح محدث، لم يكـن في عصر النبوة بيقين، وانما أطلق بعد ظهور المعتزلة الذين ينفون القدر، ويقولون: ان الله لا يريد الشر ولا يخلقه. ولهذا اطلـق عليهم هـذا الوصـف، لأنهم جعلوا الله تعـالى للخير والانسان للشر، فأشبهوا المجوس الذين يقولون بإله الخير وإله الشر.

وقد ذكر العلامة ابن الجوزى في كتابه (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) جملة من هذه الأحاديث عن جماعة من الصحابة، وردّها جميعا، ولم يصحح أو يحسن منها حديثاً واحداً، ولم يفعل كما فعل آخرون من التقوية بكثرة الطرق. [٧٤]

«كان الحجر الأسود أشد بياضاً من الثلج حتى سودته خطايا بنى آدم». صحيح رواه الطبرانى عن ابن عباس وكذلك الترمذى وابن خزيمة والضياء. [٧٥]

---

(٦٩) في سورة النحل: ﴿**والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون**﴾ (الآية:) وفي سورة المؤمنون، ويس وغافر وغيرها.
(٧٠) سـورة الأنعـام: ١٤٢.
(٧١) سـورة الأنعـام: ١٤٤.
(٧٢) انظر: (فيض القدير) للمناوى جـ ٥ / ٤٣٨.
(٧٣) الحـديث رقـم (٤٤٤٢).
(٧٤) انظر: العلل المتناهية جـ ١ ص ١٤٠ - ١٥٦ ط فيصل آباد - باكستان بتحقيق الا ستاذ ارشاد الحق الأثرى.
(٧٥) الحـديث رقـم (٤٤٤٩).

والعقل يستبعد أن يكون هذا الحجر أبيض في الأصل، فالظاهر أن نوعه أسود، ولا عيب في ذلك. كما يبعد أن تؤثر خطايا الناس فى تغيير لونه. وحجارة الكعبة كلها سوداء، فكيف يكون وحده أبيض؟!

ان مثل هذه الأحاديث تفتح باباً رحباً للملاحدة والمشككين والمرتابين، ليسخروا بالدين ورجاله، وقد قال منهم من قال: إذا كانت خطايا الخطائين سودته، فلماذا لم تبيضه طاعات الصالحين؟!

* ضرورة التثبت في الحكم على الحديث بالضعف أو الوضع:

وما قلناه من وجوب التحرى والتثبت والتدقيق في الحكم على الحديث بالصحة والاعتماد عليه في العقائد والأحكام. نقوله في مقابل ذلك، وهو الحكم على الحديث بالضعف والوهن، ناهيك بالحكم عليه بالوضع والكذب.

فهنا يجب على المسلم الحريص على دينه، المتثبت في أمره - ولا سيما المنتسب إلى العلم - أن يتريث كل التريث، ولا يتعجل برد الحديث الذى صححه العلماء من قبل، وبخاصة ما اتفق الأئمة على تصحيحه. كأن أخرجه الشيخان أو أحدهما ولم يطعن فيه أحد من علماء الأمة، إذا كان ظاهره يدل على معنى غير مقبول في الدين أو العقل، ما وجد مندوحة لتأويله، وحمله على وجه معقول مستساغ.

وهذا ما حاوله الإمام ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» بشأن الأحاديث التي ردها جماعة «العقلانيين» من المعتزلة ومَن حطب في حبلهم.

فمهما يكن للحديث وجه يمكن حمله عليه بلا تكلف ولا تعسف، فلا ينبغى أن يعدل عنه، ويلجأ إلى رد الحديث الصحيح لمجرد الاستبعاد لظاهره لأول وهلة. وقد ذكرنا في كتابنا «كيف نتعامل مع السُنَّة» جملة وافرة من الأحاديث التي ردها المتعجلون المجترئون، ومعناها صحيح في العقل والنقل، والآفة منهم لا منها.

* * * * *

* حديث « إن الله خلق آدم على صورته » :

والآن نضرب مثلاً بحديث دار حوله الجدل، وهو ثابت في الصحيحين. وهو حديث: «إن الله خلق آدم على صورته» [٧٦] فهذا قد يقرأه المسلم، ويرد الضمير في «صورته» إلى الله، ويفهم منه ما فهمه المشبِّهه والمجسِّمة أن آدم مخلوق على صورة الرحمن من الناحية الحسِّية، وأن له أبعاضاً وأعضاءً وأبعاداً... طولاً وعرضاً وارتفاعاً، وأنه متحيز ومحدود... إلخ، فيرفض الحديث. ويعتبره خرافة أدخلت على المحدِّثين، فقبلوها ولم يمحصوها كما ينبغي.

ولكن هذا الفهم للحديث ليس بلازم، وتعيينه أنه التفسير الوحيد لمعنى الحديث خطأ. فالحديث يحتمل أوجهاً أخرى كلها صحيح مقبول.

منها: أن يكون الضمير في قوله: «على صورته» عائداً إلى غير لفظ الجلالة، وهو هنا يعود إلى آدم، وهو أقرب مذكور. ولكن ما معنى أن الله خلق آدم على صورة آدم؟! وماذا يفيد ذلك؟!

والجواب: أن المعنى هنا أن الله تعالى خلقه على صورته التي استمر عليها إلى أن أُهبط وإلى أن مات، دفعاً لتوهم مَن يظن أنه لما كان في الجنة كان على صفة أخرى.

أو ابتدأ خلقه كما وُجِد، لم ينتقل في النشأة كما ينتقل ولده من حالة إلى حالة.

وقيل: للرد على الدهرية، أنه لم يكن إنسان إلا من نطفة، ولا تكون نطفة إنسان إلا من إنسان، ولا أول لذلك، فبيّن أنه خُلِق من أول الأمر على هذه الصورة.

وقيل: للرد على الطبائعيين الزاعمين أن الإنسان قد يكون من فعل الطبع وتأثيره. [٧٧]

هذا وقد روى مسلم هذا الحديث في صحيحه بلفظ دل على مرجع آخر للضمير غير

---

(٧٦) رواه البخاري في كتاب: «الاستئذان» باب: «بدء السلام». ومسلم في: «البر والصلة». باب: «النهى عن ضرب الوجه»، كلاهما عن أبي هريرة.

(٧٧) انظر فتح الباري جـ(١١): حديث (٦٢٢٧).

آدم، فقد رواه عن طريق أبـى أيوب المراغى عن أبى هريرة مرفوعـاً: «إذا قاتل أحدكم أخـاه فليجتنـب الـوجـه، فإن الله خلـق آدم على صـورتـه» أى على صـورة المقتـول أو المضروب، فمَن لطم جهـه وجه أبيه آدم عليه السـلام، ولا يمكن أن يعود الضمير على لفظ الجلالة، وإلا لم يكن لجملة التعليل ارتباط بما قبلها.

قال الحافـظ: ويشهد لـه ما رواه البخـاري في «الأدب المفرد» وأحمد مـن طريـق ابن عجلان عن سعيـد عن أبى هريـرة مرفوعاً: «لا تقـولن: قبح الله وجهك، ووجـه مَن أشبه وجهك، فإن الله خلق آدم على صورته». (٧٨)

وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له ذلك.

قال: وكذلك أخرجه ابن أبى عاصم مـن طريق أبى رافع عن أبى هريرة بلفظ: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورة وجهه». (٧٩)

وكلها مؤكدة لعودة الضمير إلى المضروب أو المقاتَل (بفتح التاء).

قال الحافظ ابـن حجر: ويؤيده حـديث سويد بـن مقرِّن الصحابى: أنـه رأى رجلاً لطم غلامه، فقال: أوَ ما علمت أن الصورة محُترمة؟! (٨٠)

وهذه الروايـات الصحيحة كلها ثبتت بصـورة مؤكدة: أن ضمير الغائب في قـوله: «على صـورتـه» لا يـرجـع إلى الله تعـالى شأنـه. إنما يـرجـع إلى آدم نفسـه أو الشخـص المضروب، أو الملطوم، أو المشتوم.

ومع وضوح ماذكـرنا وُجدَ من الشرَّاح مَن أعاد الضمير على لفـظ الجلالة، متمسكاً بما ورد في بعض الطرق خارجَ الصحيح: «إن الله خلق آدم على صورة الرحمن».

وذكر في شرح الأُبّـى على مسلم: أن هذه الـرواية لا تثبـت عند أهل النقـل، ولعل

---

(٧٨) الأدب المفرد حديث (١٧٣) طبـع دولة الإمارات العربية وقد رواه ابن أبـى عاصم في السُّنَّة أيضاً حديث (٥١٩) وقـال محققه الألبانى: إسناده حسن صحيح. قال: وأخرجه ابن خزيمة (٢٦) أي في كتاب التوحيد.

(٧٩) انظر الحديث (٥١٦) من ابن أبى عاصم، وقال الألبانى: إسناده صحيح وشكك في ثبوت لفظ: «على صورة وجهه». فإن المحفوظ في الطرق الصحيحة: «على صورته».

(٨٠) أخرجه مسلم وغيره، انظر فتح البارى: ٦/ ١٠٩ - طبع الحلبى.

راويها توهم: أن الضمير في الرواية الصحيحة عائد على «الله» سبحانه وتعالى، فحذف الضمير ووضع مكانه «الرحمن» من النقل بالمعنى.[٨١]

هذا ما رآه العلاَّمة المازرى ومَن تبعه من شرَّاح مسلم من المغاربة. ودافع الحافظ ابن حجر عن الزيادة بأن أبى عاصم والطبرانى أخرجاها من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات، وأخرجها ابن أبى عاصم عن أبى هريرة بلفظ: «مَن قاتل فليجتنب الوجه: فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن».[٨٢]

ولكن الإمام ابن خزيمة بينَّ أن في حديث ابن عمر المذكور عللاً ثلاثاً تنزل به إلى الضعف، كما ضعَّف الشيخ الألبانى حديث أبى هريرة بأن فيه ابن لهيعة وهو سيء الحفظ.[٨٣]

ومن ثمَّ لم يكن هناك معنى لأن يأخذ بعض الناس هذه الزيادة الضعيفة ليجعلها عنواناً استفزازياً لكتاب سماه «خلق الإنسان على صورة الرحمن»!

وكأنَّا فرغنا من كل شيء، ولم يبق إلا هذه الأمور المختلف فيها. وهذا ما استثار شيخنا الغزالى، حتى جعله يرد الحديث من أصله، والحديث كما ورد في الصحاح لا غبار عليه، ولا يجوز رده، ولا يجوز أن نرد الأحاديث لغباء بعض الناس في فهمها.

على أن من علمائنا مَن افترض صحة الزيادة، أو جوّز عود الضمير إلى الله تعالى. وقال: المراد بالصورة: الصفة كما يقال: صورة فلان عند الأمير كذا، أى صفته. والمعنى: أن الله تعالى خلق الإنسان على صفته من العلم والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وغير ذلك، وإن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء.[٨٤]

---

(٨١) انظر: شرح الأبى والسنوسى على مسلم: ٧/ ٥٣ - ٥٤.

(٨٢) فيه عنعنة حبيب ابن أبى ثابت والأعمش، وكلاهما كان يدلِّس، وقد خولف في إسناده من قبل سفيان الثورى، فرواه مرسلاً كما في «التوحيد» لابن خزيمة بسند صحيح (ص ٢٧).
وبهذا يتبين أن كلمة: (رجاله ثقات) لا تكفى لقبول الحديث، فرجال هذا الحديث كلهم ثقات: رجال البخارى. ولكنه ضعيف. انظر الحديث (٥١٧) من ابن أبى عاصم.

(٨٣) انظر: الحديث (٥٢١) منه.

(٨٤) انظر فتح البارى شرح حديث «بدء السلام» (٦٢٢٧)، وشرح الأبى على مسلم: ٧/ ٥٣.

ومعنى هذا أن الصورة - لو صحَّت - معنوية، لا حسِّية، كما ذهب المشبهة والمجسمة من قديم، وكما هو مذهب اليهود الذين شبَّهوا الخالق سبحانه بخلقه.

وهذا ما فسرَّه به الإمام الغزالي، وهو من المتشددين في التنزيه. فقد ذكر في كتاب «المحبة» من «الإحياء» أن من أسباب المحبة: المناسبة بين الرب المحبوب والعبد المحب وهو السبب الخامس، وإليها يومىء قوله تعالى: ﴿**فإذا سويته ونفخت فيه من روحي**﴾.[٨٥]

قال: وإليه يرمز قوله (ﷺ): (إن الله خلق آدم على صورته) حتى ظن القاصرون: أن لا صورة إلا الصورة المدركة بالحواس، فشبَّهوا وجسَّموا وصوَّروا! تعالى الله رب العالمين عما يقول الجاهلون علواً كبيراً.[٨٦]

وقال بعض شرَّاح الحديث: إذا نَزَّهت الله تعالى عن الصورة الجسمانية، فلا تبال: تركت التأويل، وصرفت علم ذلك إلى الله تعالى. وهذه طريقة أكثر السلَف، أو تأوَّلتَ على مقتضى كلام العرب ومجَازاتها واستعاراتها وتمثيلاتها التي خوطبت بها، وجاء القرآن والشرع بها.[٨٧]

وها هو الأستاذ عباس محمود العقاد - وهو أحد عمالقة القلَم في عصرنا - يتحدث عن نظرة الإسلام إلى الإنسان، فيلخصها في كلمتين: أنه مكلف مسؤول، ومخلوق على صورة الخالق.

ويشرح هذا المعنى في كتابه «حقائق الإسلام وأباطيل خصومه» فيقول في معرض رده على كلمة «نيتشة» - إن الإنسان قنطرة بين القرد والسوبرمان-:

«إن القنطرة التي قصاراها أن تنقل الإنسان من قرد إلى سوبرمان لا توجد، ولا يمكن أن توجد، فتلك قنطرة لا يبنيها القرد ولا يبنيها السوبرمان، ولا تبنى نفسها

---

(٨٥) سورة الحجر: ٢٩، وسورة ص: ٧٢.

(٨٦) انظر: إحياء علوم الدين: ٤/ ٣٠٨، ٣٠٩ - طبع دار المعرفة بيروت.

(٨٧) انظر: شرح الأبي على مسلم: ٧/ ٥٤.

بيديها، ولا تبنيها الطبيعة التي تخطو من حالق إلى الهاوية، وقد تخطو من الهاوية يمنة ويسرة إلى غير وجهة!

إنما الأحجى أن يقال : إن الإنسان قنطرة من الأرض إلى السماء يبنيها الله : قنطرة قرارها أسفل سافلين، وذروتها أعلى عليين.

معراج من التراب المجبول إلى أفق الأرواح والعقول.

﴿يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه﴾.[٨٨]

وإنه لملاقيه: لأنه مخلوق على صورته، كما جاء في الحديث النبوى الشريف. مخلوق على صورة الخالق يرتفع من التراب إلى السماء أوجاً فوق أوج. في طريق عسر طويل، هو طريق النهوض بأمانة التكليف.

وما من مسلم يدين بصورة جسدية للإله الواحد الأحد الذى **﴿ليس كمثله شيء﴾**[٨٩] وله المثل الأعلى.

صورته في خلد المسلم كوجهه ويده المذكورين في القرآن الكريم: صورة تناسب كماله، ووجه ويد تناسبان ذلك الكمال.

والإنسان مخلوق على صورة الخالق: لأن صورته جَلَّ وعَلا هي صورة كاملة من الصفات الحسنى في مثلها الأعلى. رحمة وكرم، وعلم وعمل، ومشيئة ومجد، وعظمة وفتح، وإبداع وإنشاء. وكل صفة من هذه الصفات مطلوبة من الإنسان على غاية ما يستطيع. لا يرتقى ذلك المرتقى الذى لا يُدرك بالأبصار ولا بالعقول، ولكنه يرتقى قادراً على الارتقاء من التراب إلى السماء.

مخلوق على صورة الخالق.

---

(٨٨) سورة الإنشقاق : ٦.

(٨٩) سورة الشورى : ١١.

مخلوق تهبط به أمانة التكليف إلى أسفل سافلين، وترتفع به إلى أعلى عليين.

ذلك هو الإنسان في عقيدة الإله الأحد، الذي لا أول له ولا آخر.

ذلك هو الإنسان في عقيدة الصادق الأمين: نبى يدعو إلى رب العالمين». [٩٠].

* * * * *

(٩٠) من كتاب: حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، للعقاد، ص ١٠١ - ١٠٣.